التقـاريـــر

أثر اللجوء السوري على الأمن القومي الأردني منذ ٢٠١٢

شيماء محمود كامل
باحثة في العلوم السياسية

تعد قضية اللاجئين واحدة من أهم القضايا الدولية المعاصرة ليس فقط من منظورها الإنساني وإنما أيضاً من منظورها السياسي والأمني والاقتصادي والاجتماعي والقانوني[١]. وقد فرض تدفق اللاجئين، وخاصة من سوريا إلى الجوار الإقليمي (لبنان، الأردن، العراق) ضغوطاً داخلية وخارجية على الدول المضيفة التي واجهت معادلة صعبة بين الالتزام بالحقوق الإنسانية للاجئين وفقاً للاتفاقيات والمواثيق الدولية وممارسة سياسات تحد من تأثير تدفقاتهم على أمنها وسيادتها[٢]. وفي هذا السياق يجدر بنا القول بأن المنطقة العربية والشرق الأوسط أصبحا من أكثر مناطق العالم التي تعاني موجات اللاجئين المتعاقبة والمتنوعة بسبب تعرضها للكثير من الصراعات والنزاعات مثل قضية الصراع العربي / الإسرائيلي، والأزمات الطارئة مثل الحروب الأهلية والصراعات الداخلية في كل من العراق واليمن وليبيا وسوريا[٣]. بيد أن تأثير قضايا اللاجئين وصل إلى مستوى الدولة ذاتها فارتبطت في كثير من الحالات بمظاهر عدم الرضا الشعبي خاصة في الدول التي تعاني بشكل حاد من عبء هذه المشكلة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي وهذا يؤدي إلى تهديد الأمن القومي في هذه الدول[٤]

وفي ظل تنامي ظاهرة اللجوء في الآونة الأخيرة وما تشهده منطقة الشرق الأوسط من أزمات يناقش هذا التقرير تداعيات اللجوء السوري على الأردن ٢٠١٢ لما لهذه

القضية من أهمية بالغة حيث تعتبر الأزمة السورية هي الأزمة الإنسانية الأسوأ في العالم خلال أكثر من أربعة عقود، لما مثلته أزمة اللاجئين السوريين من ضغط كبير على منظمات الإغاثة والمجتمع الدولي والبلدان المستضيفة واللاجئين أنفسهم الذين لا يرغبون في العودة لسوريا في ظل الأحداث المتوترة مما أدى لزيادة عدم الاستقرار السياسي في منطقة الشرق الأوسط، وبالنظر لموقع الأردن الجغرافي نجد إنه دائماً ما كان محوراً للحركة التي نبضت بها المنطقة في السلم والحرب. حيث تقع المملكة الأردنية الهاشمية في شرق قارة آسيا ضمن وحدة جغرافية تسمي بلاد الشام. وبموقع استراتيجي متميز مكنها من التحكم بطرق المواصلات القديمة التي كانت تربط ما بين مصر وسوريا من جهة والجزيرة العربية وبلاد الرافدين من جهة أخرى(٥). وبالنظر إلى اللجوء السوري نلاحظ إنه تسبب في حدوث تداعيات إنسانية تحمل أيضاً أبعاداً استراتيجيه على مستوى الاستقرار الإقليمي وكذلك قدرة الدول المجاورة لسوريا، لبنان والعراق وخاصة الأردن على أن تكون شريكة فعالة في مواجهة تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، فيما تنفق الأموال على المبادرات الأمنية لاتزال الدول المجاورة لسوريا تتخبط فى مواجهة التحديات الهائلة الناجمة عن توفير السكن والرعاية الصحية أو ســـواها من الخدمـــات الاساسية للاجئين(٦).

تتأثر الأردن بأي تداعيات أو مشاكل داخلية تظهر في سوريا وخاصة مشكلة اللجوء، وذلك نتيجة لما تتحمله الأردن من الأعباء الناتجة عن زيادة ضغوط استضافة اللاجئين وما يحمله ذلك من مشكلات كثيرة، حيث يوجد العديد من اللاجئين السوريين في الأردن الذين يمارسون أعمالاً غير رسمية بأجور متدنية ويزيدون الطلب على السلع الاستهلاكية ويضخون الأموال في سوق الإسكان وقد أدى هذا إلى تشويه الأجور والإيجارات المحلية وتوتير العلاقات مع المجتمعات المضيفة(٧)، ويرصد التقرير الجوانب الإيجابية والسلبية التي ترتبت على الوجود السوري في الأردن والسيناريوهات المتوقعة لتجنب المعوقات التي تؤثر على الأردن، ومعرفة وجهة نظر الحكومة الأردنية في هذه القضية بالإضافة إلى وجهات نظر ممثلي االقطاعات الاقتصادية والصناعية.

أولاً الجدل حول إيجابيات وسلبيات اللجوء السوري في الأردن:

يستند التقرير في تحليله لموضوع "أثر اللجوء السوري على الأمن القومي الأردني منذ ٢٠١٢"، إلى رأيين مهمين حول كيفية تأثير ظاهرة اللجوء سلباً أو إيجاباً على الأمن القومي، وتأثيرها على سياسات الدول المضيفة في التعامل مع الأبعاد الإنسانية والأمنية.

الرأي الأول:

أن اللجوء السوري يمثل تهديداً للأمن القومي الأردني حيث أن الأمن القومي لا يتحقق إلا من خلال تحقيق التوازن وذلك بالحفاظ على الأمن (الاقتصادي، الغذائي، المائي، السياسي، الثقافي)، ويؤيد أصحاب هذا الرأي رأيهم بأن اللجوء السوري مثل ضغطاً على مختلف القطاعات والبنية التحتية في الأردن والكهرباء والمياه والطاقة والصحة والتعليم والتي تعاني أصلا من النقص، كما أن زيادة تدفقات اللاجئين سيمثل تهديدا كبيرا على الأمن الأردني وهذا التهديد سينافس أو حتى يتجاوز النشاط العسكري المتزايد لتنظيم القاعدة في الأردن في أعقاب الغزو الأمريكي للعراق وذلك نتيجة لاحتمالية التورط في اشتباكات عسكرية على المناطق الحدودية وظهور التطرف السلفي، والتكلفة الباهظة للأعداد الكبيرة والمتزايدة للاجئين والتدخل الممكن للحركات الإقليمية من الدول الإقليمية الأخرى داخل الأردن[٨]، كما خلق اللجوء السوري تحديات سياسية وأمنية واجتماعية تتمثل في التخوف من وجود خلايا نائمة بين السوريين الموجودين في المملكة والتزام الأردن بموجب التزاماته الإنسانية والدولية بعدم غلق حدوده في وجه اللاجئين وتقلص وتراجع المساعدات المقدمة للأسر الأردنية الفقيرة نتيجة الوجود السوري، بالإضافة إلى قضايا تهريب الأسلحة والمتفجرات والاتجار بالبشر[٩]. وكذلك إمكانية إحياء إشكاليات الهوية والدمج والمواطنة القائمة سلفا في الساحة الأردنية الداخلية بما يخلق توترات مجتمعية حادة ويهدد الأمن والاستقرار الوطني، حيث أن اللجوء السوري والفلسطيني والعراقي أدى إلى تحول ديموجرافي ينطوي على نتائج سياسية بالنسبة للمملكة وهذا ما يمكن أن يؤدي إلى تهديد الأمن القومي الأردني .

الرأي الثاني :

أن اللجوء السوري خلق جوانب إيجابية في قطاعات واسعة من الاقتصاد الوطني ويدعم أصحاب هذا الرأي رأيهم بأن قطاعات مختلفة استفادت بشكل مباشر أو غير مباشر من تزايد الطلب على السلع والخدمات التجارية فضلاً عن تدفق المساعدات الخارجية من الدول المانحة في شكل غير مسبوق، وأثبتت الدراسات أنه يمكن الاستفادة من اللاجئين وذلك لإعداد مهنيين وفق احتياجات كل دولة، وكذلك استفادة الاقتصاد الأردني من وجود اللاجئين ويدلل على ذلك بحجم عجز الموازنة قبل وبعد الأزمة نتيجة تدفق المعونات الدولية بالإضافة إلى الرواج الاقتصادي في المحافظات التي يتمركز فيها اللاجئون نتيجة زيادة المستهلكين والعمالة الرخيصة، لذا يطالب أصحاب هذا الاتجاه بتكثيف الدعم المقدم من الدول المانحة للأردن وذلك لتدعيم وتوفير الأمن للاجئين لتحقيق مشاريع ذات طابع تنموي أكثر من كونه اغاثياً، كما أن استقبال الأردن للاجئين السوريين يحمل قيمة أخلاقية وإنسانية وكذلك يجدد أواصر العروبة.

وعلى ضوء الجدليتين فإن إشكالية العلاقة بين الجوانب المختلفة لمسألة اللجوء (الجانب الإنساني- الحضاري- الثقافي- الامني) تحيط بمعالجة اثر اللجوء على الامن الأردني بصفة عامة .

وفي ظل غياب آلية قانونية تتيح للاجئين تحقيق الاكتفاء الذاتي ستزداد احتياجات اللاجئين أكثر فأكثر وذلك في ظل محدودية التمويل المقدم من منظمات الإغاثة والمجتمع الدولي حيث أن المفوضية العليا للاجئين لم تحصل سوى على ٤٢% فقط من المبلغ الذي طلبته الأردن وقدره ٣٠٥,٥ مليون دولار أمريكي(١٠).

ثانياً اللجوء السوري أسوأ أزمة إنسانية في العصر الحديث:

إن أزمة اللجوء السوري تعتبر أسوأ أزمة إنسانية في العصر الحديث كما أن حجمها يمثّل تحدّياً صعباً، ففضلا عن انهيار الدولة السورية، والدخول في حرب أهلية داخلية ممتدة راح ضحيتها ما يقرب من ٣٠٠ ألف سوري، فإن الأزمة قد أدت إلى

تحريك الأوضاع الديمغرافية والسكانية ولازالت، ليس فى داخل سوريا فحسب، ولكن في داخل دول الجوار الإقليمي، وعلى الحدود بين الدول، ويتبدى هذا فى العدد الضخم من النازحين في الداخل واللاجئين في الخارج والذي بلغ إجمالا ما يقرب من ١٢ مليون سوري بين نازح ولاجئ. لذا يجب على الحكومة الأردنية أن تفهم أن استجابتها لتدفق اللاجئين السوريين استمرار للاستجابة التاريخية لتدفقات اللاجئين إلى البلاد، وعلى الأخص لتجمعات اللاجئين الفلسطينيين والعراقيين وقد رافقت زيادة المساعدات الدولية في السابق هذا التدفق للاجئين إلى المملكة. ومن الجدير بالذكر أن اللجوء السوري تسبب في ضغط كبير على الموارد المحدودة أصلاً في الأردن وكذلك ضغط على البنى التحتية وقطاع المياه والطاقة والكهرباء والتعليم وغيرها من القطاعات، وعلى الرغم من سلبيات اللجوء السوري إلا أنه عجل بتنفيذ العديد من المشاريع الاستثمارية والخدمية والإنمائية في الأردن وخاصة في قطاع المياه(١١)، إلا أن الأردن اعتاد التغلب على صعوبة بقائه من خلال المساعدات الخارجية، وقد وفر له تدفق اللاجئين فرصاً للاستفادة من الدعم الدولي. لذا لم يكن مفاجئاً أن يُظهر الأردن الاستجابة الإقليمية الأكثر تطوراً تجاه أزمة اللاجئين السوريين من بين جميع البلدان المضيفة المجاورة الكبرى. فقد أثبت بقيادة وزارة التخطيط والتعاون الدولي، استعداده لاستخدام السكان السوريين كوسيلة لحشد مساعدات تنموية دولية من خلال "خطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية"، والتي توصف بأنها "أول استجابة من نوعها بقيادة وطنية تجمع الاستجابات الخاصة باللاجئين والتنمية في خطة وطنية شاملة واحدة .

كما ولدت أزمة اللجوء السوري تهديدات أمنية في الأردن من خلال دخول عناصر إرهابية بين اللاجئين من الحدود تقوم بأعمال تخريبية داخل الأردن، وعلى الرغم من التأثيرات السلبية للجوء السوري على الأمن الاجتماعي والسياسي إلا أن الأردن ينظر دائماً إلى استضافة اللاجئين من خلال عدسة النفعية السياسية. وقد وفّر له تدفّق اللاجئين السوريين المزيد من الفرص لحشد الدعم الدولي لمصلحته. وفي حين تحمّل

الأردن بلا شكّ عبء استضافة مجموعات اللاجئين السوريين المستضعفين على نحو متزايد، فقد أثبتت استجاباته للأزمة فهمه للعلاقة الهامة بين استضافة اللاجئين وزيادة المعونات الدولية والفرص المتاحة لبناء الدولة. ومع مرور الوقت واستمرار الحرب السورية، ينبغي أيضاً على المنظمات الدولية والدول أن تنفق الأموال بطريقة استراتيجية من أجل مساعدة اللاجئين والمجتمعات المضيفة بطريقة فعالة وناجحة. وقد عزّزت استراتيجيات المساعدات الدولية، مثل الخطة الإقليمية للاجئين عام ٢٠١٥، المرونة لدى المجتمعات المضيفة إلى جانب الجهود الآيلة إلى تقديم المساعدات والإغاثة في المدى القصير .

علاوةً على ذلك فإنه من شأن إعادة توطين أعداد أكبر من اللاجئين أن تخفّف من العبء الملقى على كاهل الدول المجاورة لسورية وأن تحدّ من خطر زعزعة الاستقرار الإقليمي. لذا تعهّد المجتمع الدولي حتى الآن بإعادة توطين نحو ٨٠٠٠٠ لاجئ سوري، لكن هذا العدد يبقى أقل من الهدف الذي حدّدته المفوضية العليا لشؤون اللاجئين والمتمثل بإيجاد موطن جديد لـــ ١٣٠٠٠٠لاجئ سوري بحلول نهاية عام ٢٠١٦، وعلى الرغم من تسجيل زيادة في التعهدات لإعادة توطين اللاجئين السوريين في الأشهر القليلة الماضية، إلا أنه تبيّن أنه من الصعب تحقيق أهداف إعادة التوطين، إذ يحظَر إعادة توطين السوريين في بلدان الخليج، كما أنهم يجدون مشقّة كبيرة في الوصول إلى أوروبا والمكوث فيها (ماعدا ألمانيا والسويد اللتين تلقّيتا معاً نحو ٦٤ في المئة من جميع طلبات اللجوء السياسي إلى الاتحاد الأوروبي). وأعلنت الولايات المتحدة التي تعتمد رسمياً سياسة إعادة التوطين المفتوحة، عن نيتها زيادة عدد السوريين المعاد توطينهم من ٣٥٠ إلى ١٠٠٠٠ في السنة[١٢]. لكن لا يزال أكثر من ٩٥ % من اللاجئين السوريين موجودين في خمس دول إقليمية: لبنان والأردن وتركيا والعراق ومصر. إذا لم تضبط هذه الأزمة، سوف يكون للضغوط المتزايدة في المجتمعات المضيفة تأثير سلبي على المستوى الإقليمي، على الصعيدَين الإنساني والامني، الأمر الذي سيضع مزيداً من العراقيل أمام الجهود الهادفة إلى نشر الاستقرار

في المنطقة ومحاربة التطرف. ومن هنا فإن الاستثمار في أهداف الأمن الصلب على حساب الأمن الناعم قد يؤدّي في نهاية المطاف إلى الفشل في تحقيق الأمرَين معاً .

ثالثًا علاقة اللجوء السوري بالإشكالية التنموية في الأردن:

لقد أرهق اللاجئون السوريون البنية التحتية الاقتصادية والموارد في الأردن، والتي كانت تعاني أصلاً من مشاكل عدة على مختلف الأصعدة، وخاصة فيما يخص المشاكل الاجتماعية والتنمية الاقتصادية قبل اندلاع أزمة اللاجئين. حيث استقبل الأردن آلاف اللاجئين السوريين الفارين من العنف في بلادهم، وعمل على توفير مصادر العيش الكريم لهم[١٣]، وتم استقبال أعداد هائلة منهم في مخيمات تم إنشاؤها خصيصاً لهم للعمل على إيوائهم، ومنها مخيم الزعتري الذي تم تأسيسه بناء على قرار وزير الخارجية الأردني الذي توسع سريعاً منذ ذلك الحين في يوليو ٢٠١٢ وسط تدفقات ضخمة للاجئين القادمين من سوريا، إذ يعد هذا المخيم أكبر مخيم للاجئين في الشرق الأوسط ويقيم فيه حوالي ٨٠,٠٠٠ لاجىء ولاجئة وبوجود هذه الأعداد الهائلة ظهر العديد من المشكلات النفسية والأسرية والاقتصادية والإرشادية التي أثرت بشكل مباشر على الأردن وعلى اللاجئين أنفسهم.[١٤]

وفي سنة ٢٠١٥ تباطأ الاقتصاد الأردني بسبب تداعيات الوضع الأمني وخاصة بالنسبة للسياحة والتجارة، وما ارتبط به من انغلاق مسارات التجارة بالكامل، حيث انخفضت السياحة الوافدة بنسبة ١٥ % في النصف الأول من ٢٠١٥ وكان النمو الحقيقي في الناتج المحلي الاجمالي ٢,٤ % في٢٠١٥، بيد أنه من المستبعد أن تولد معدلات النمو فرصاً كافية في سوق العمل لتقليص البطالة ولتلبية احتياجات المجتمعات الأردنية المضيفة واللاجئين. وقد أدى عدم الاستقرار الأمني في سوريا على وجه الخصوص إلى تدفق اللاجئين ويُقدر التعداد الحديث للسكان في عام ٢٠١٦ أن حوالي ١,٣ مليون سوري يعيشون في الأردن بنسبة ١٣,٧% من إجمالي السكان، ٧٥% منهم يعيشون في محافظات المفرق واربد وعمان[١٥]. كما تتباين الأوضاع الاقتصادية للسوريين في الأردن بشكل كبير من جهة، هناك عدد محدود من رجال الأعمال

الأثرياء الذين أسسوا أعمالاً أو صناعات كبيرة لهم في الأردن، ومن ناحية أخرى، هناك أسر أكثر عرضة للفقر والحرمان ترأسها نساء، وهذه النسبة تشكل ربع العائلات اللاجئة في الأردن. ويعيش في المخيمات حوالي١٧% من اللاجئين أما القسم المتبقي فيعيش في مجتمعات أردنية مضيفة. وهناك حوالي ٨٠% من اللاجئين السوريين يعيشون تحت مستوى خط الفقر الوطنى[١٦] . ومن هنا يجدر بنا القول إن اللجوء السوري أدى إلى وجود ضغوط مجتمعية بنيوية ثقيلة على الدولة الأردنية لها جذور مسبقة ضمن النسيج المجتمعي، ولكنها تعمقت بشكل يفوق بحسب الرؤية الرسمية، منسوب المنافع الاقتصادية والدبلوماسية المتأتية من وجود اللاجئين السوريين بالمملكة، نظير تشغيل العمالة الأردنية، وتزايد الطلب على السلع الأستهلاكية والخدمات التجارية، وفتح المشاريع الاستثمارية، فضلاً عن تدفق المساعدات الخارجية من الدول المانحة للأردن. [١٧]

ويتنافس طالبو اللجوء فيما بينهم من أجل البقاء، ويتنافسون أيضاً مع المجتمعات الأردنية المضيفة التي تقع تحت عبء ثقيل جداً. فيما يواجه قطاعا التجارة والسياحة في الأردن تحدّيات جراء غياب الاستقرار السياسي في الدول المجاورة، حيث يجد الاقتصاد صعوبة في مواكبة الاحتياجات في مجال البنى التحتية. فتدفّق اللاجئين يزيد من الضغوط على الوظائف وعلى الموارد المائية والكهربائية التي تعاني أصلاً من النقص، وفي غياب آلية قانونية تتيح للاجئين تحقيق الاكتفاء الذاتي سوف تزداد احتياجاتهم أكثر فأكثر. بيد أن التمويل غير كاف، حيث لم تحصل المفوضية العليا للاجئين سوى على ٤٢% فقط من المبلغ الذي طلبته للأردن، وقدره ٣٠٥,٤ مليون دولار أميركي [١٨]. وقد كشف اللجوء السوري الجديد عن حدة تلك التحديات، عبر ارتفاع معدلات البطالة بين صفوف الأردنيين، حيث يعمل نحو ٨٥ ألف لاجىء سوري في محافظات شمال الأردن وحدها، مقابل ١٥ ألفاً آخرين يعملون في بقية المحافظات، فضلاً عن زيادة الطلب على المياه بنسبة ٢٠% مقابل ٤٠% في المحافظات الشمالية، وعدم توافر الأسرة الكافية لنحو ٢٣% من السكان في المستشفيات الحكومية، وتفاقم

مشكلة إدارة النفايات الصلبة. وتنامي الإشكاليات المجتمعية الفادحة، مثل ارتفاع منسوب الجريمة وانتشار ظاهرة المخدرات وزواج الفتيات الصغيرات. وتنال المناطق الأكثر فقراً وانكشافاً في شمال المملكة نصيبها الأوفر من التحديات، ومن خلال المنافسة على الموارد الشحيحة وفرص العمل والرعاية الصحية والمأوى والتعليم بينما يؤثر إرتفاع تكاليف الإسكان سلبياً في الفئة الشابة لجهة تأخير الزواج، مما قد يتسبب في حدوث توتر اجتماعي. [١٩]

وقد شكل تدافع اللاجئين السوريين وتزايد أعدادهم باضطراد نحو دول الجوار الإقليمي، في فترة زمنية قصيرة ضغطاً على طاقتها الاستيعابية المحدودة، خاصة في لبنان والأردن، ومن ثم طرح تهديدات بعدم استقرار داخلي في أكثر من دولة في الإقليم تعاني أصلاً من هشاشة بنيتها الداخلية[٢٠]. وقد كشفت دراسة نشرت من قبل مجموعة البنك الدولي والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين، أن هناك تصاعداً للضغوط على الموارد الاقتصادية، فعلى سبيل المثال أدى تدفق اللاجئين إلى الأردن إلى أرتفاع نسبة البطالة بين الأردنيين، حيث بلغت ١١,٨% في الربع الأول من عـــام ٢٠١٥ بزيادة عن الفترة ذاتها في عام ٢٠١٤ والتي كانت النسبة فيها ١١%،[٢١] إضافة إلى حدوث طفرة في أسعار السكن، والمواد الغذائية، ناتجة عن زيادة الطلب عليها، حيث بلغت نسبة الأرتفاع ٢٧% لاسيما في محافظة المفرق الأردنية. [٢٢]

ولفت رئيس الوزراء إلى أن تداعيات الأزمة السورية الإقليمية أدت إلى ارتفاع في الاحتياجات المتنامية، وتراجع في مكتسبات التنمية، وأثرت على النمو الاقتصادي وزادت الدين العام بالإضافة إلى التأثير على مسار التنمية المستدامة في المملكة، كما أن الاستثمارات الإضافية التي تم انجازها في السنوات الاخيرة التي سبقت استضافة اللاجئين أدت الى زيادة كبيرة في التكلفة التشغيلية والإدارية في قطاع الخدمات ووصلنا الى وضع أدى إلى تفاقم الفقر والبطالة لدى المجتمعات المستضيفة على مستوى المملكة مما يهدد النسيج والأمن الاجتماعي[٢٣].

رابعاً: العبء المالي الذي تتحمله الأردن إزاء كل لاجىء سوري:

ذكر المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني أن التكاليف التي تحملها الأردن إزاء كل لاجىء سوري بلغت ٣٥٠٠ دولار أمريكي في السنة الواحدة وقد بلغت التكلفة المباشرة ١,٢ مليار دولار أمريكي ارتفعت إلى ٤,٢ مليار دولار أمريكي بحلول عام ٢٠١٦. يضاف إلى ذلك أن الأردن أصلاً يواجه أزمة مائية كبيرة ويحتاج تجنيد مزيد من عناصر القوات المسلحة لكنة يفتقر إلى التمويلات الكافية، ولذلك وضعت الأردن خطط أستراتيجية لحماية بنيته التحتية. ويدعم الأردن خيار إعادة التوطين في بلد ثالثة لكن الحكومة ترفض مناقشة الموضوع أمام وسائل الإعلام خوفاً من أن يدفع ذلك السوريين إلى القدوم إلى الأردن كبوابة عبور إلى بلدان أخرى وحتى هذا الخيار لا يمكن اعتباره حلاً كافياً لمحدودية الأعداد المقبولة من اللاجئين في إطار إعادة التوطين في بلد ثالثة[٢٤]. ويتمثل التحدي الرئيسي أمام الأردن في تحفيز نمو قادر على توفير فرص العمل، وقد تراجع معدل النمو في ٢٠١٦ إلى نحو ٢% من ٤,٢% في عام ٢٠١٥ ويرجع هذا إلى حد كبير إلى ضعف قطاع المناجم والمحاجر الذي يتصل جزئياً بالضغوط التراجعية على أسعار البوتاس العالمية، وتأثير عوامل متصلة بتداعيات الأزمة السورية، لاسيما إغلاق طرق التصدير إلى العراق وسوريا وتراجع أنشطة السياحة بسبب عدد من الحوادث الأمنية. وسجلت معدلات البطالة مستوى تاريخياً عام ٢٠١٦ بلغ ١٥,٣%، واستمر الاتجاه التراجعي لمعدل المشاركة في القوى العاملة ومعدل التشغيل ليصلا إلى ٣٦% و٣٠,٥% بالمقارنة مع ٣٦,٧% و٣١,٩% في ٢٠١٥% على التوالي.[٢٥]

وفي عام ٢٠١٦ شهد الأردن انكماشاً في الأسعار للعام الثاني على التوالي، وبلغ معدل التضخم لأسعار الاستهلاك ٠,٨% (متوسط الفترة) ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى انخفاض متوسط أسعار النفط العالمية وتراجع أسعار المواد الغذائية. وتقلص العجز في كل من ميزان المالية العامة والحساب الجاري الخارجي في ٢٠١٦ ووصل عجز الموازنة العامة (قبل احتساب المنح) إلى نحو ٦,٢% من إجمالي الناتج المحلي بعد

تطبيق عدد من التدابير في عام ٢٠١٦منها إلغاء الإعفاءات من ضرائب السلع والمبيعات لعام ٢٠١٥، وتقليل الإعفاءات الضريبية على السيارات المستعملة المستوردة وزيادة الضرائب على السجائر والخمور، ورفع رسوم نقل الملكية على مبيعات السيارات[٢٦].

وقد أثبتت دراسة تم إعدادها من قبل فريق من الباحثين في المجلس الاقتصادي والاجتماعي حول الآثار الاقتصادية والاجتماعية لأزمة نزوح السوريين على الاقتصاد الوطني حيث قدَر الأثر المالي الإجمالي لنزوح اللاجئين السوريين على الاقتصاد الوطني خلال العامين ٢٠١١- ٢٠١٢ بنحو (٩٥٠,١٠٠,٠٠٠) مليون دينار أردني وتشكل نحو (٣%) من الناتج الاجمالي للمملكة[٢٧] حيث توزع الكلف الإجمالية على مستويين الأول هو القطاعات والثاني المستوى الكلي للاقتصاد وانعكاس ذلك على المديونية والمستوردات إضافة إلى تأثير وجودهم على سوق العمل. وأشارت الدراسة إلى أن عدد النازحين السوريين حوالي (٢٢٠) الف سوري تركز (٢٠)% منهم في المخيمات المعتمدة، في حين أن هناك ما يقرب من ٨٠% منهم يتوزعون على محافظات ومدن المملكة الأمر الذي شكل ضغطا ديموغرافيا مفاجئا أدى إلى نمو سكاني مفاجئ نسبته ٣% من عددالسكان. وتبلغ كلفة استضافة اللاجئ الواحد حوالي (٢٥٠٠) دينار سنويا موضحا أن تكلفة اللاجئين خلال العام ٢٠١٢ بلغت (٩٠٢,٤٤٩) مليون دينار، فيما قدر الكلفة خلال العام ٢٠١١ بحوالي (٢٨,١٤٠) مليون دينار[٢٨].

خامساً السياسات الأردنية لتصحيح مسار الاقتصاد الأردني:

قامت الدولة الأردنية بتطبيق مجموعة من برامج التصحيح الاقتصادي من خلال التوجه نحو اقتصاد السوق، وإجراء تغيير في دور الدولة الاقتصادي وتطبيق برنامج التعديل الهيكلي، الذي أدى إلى تحرير الأسعار ورفع الدعم عن السلع الرئيسية، والقيام بخصخصة عدد من المؤسسات العامة وتطوير القوانين بشكل يساعد على تشجيع الاستثمارات المحلية والعربية والاجنبية وتطوير العلاقات الاقتصادية الأردنية العربية والدولية[٢٩].

أولاً خطة الصمود الوطني ٢٠١٤-٢٠١٦- :

أصدرت وزارة التخطيط والتعاون الدولي الأردنية تقريراً ضمنت فيه تصورا لكيفية مواجهة التحديات التي فرضها اللجوء السوري على الوضع العام في الأردن. ويؤكد التقرير أن النصيب الأوفر من التركيز الحكومي يقع على التحديات الاقتصادية حيث أشارت خطة الصمود الوطني إلى أن ازدياد أعداد اللاجئين أدى إلى أعباء اقتصادية على البلاد تم تلخيصها في النقاط التالية: (٣٠)

- التضخم في أسعار المواد الغذائية والوقود والإيجارات.
- انخفاض في نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تقدر بـــ ٢% وانخفاض في الاستثمار الأجنبي المباشر.
- زيادة في العجز التجاري والعجز في الميزانية والدين العام، وعدد الأشخاص تحت خط الفقر.
- إجهاد البنية التحتية للخدمات، وخاصة المدارس والمستشفيات والصرف الصحي ونظام المياه.

وتشير الخطة إلى أن المشكلة الاقتصادية عمت جوانب تمس حياة المواطن بشكل مباشر، فالتضخم في الأسعار يمكن تبريره بزيادة الطلب والضغط على المواد المقدمة والسلع نتيجة الازدياد المفاجيء لأعداد الافراد المقيمين والعائلات القادمة إلى البلاد، كما أن أرتفاع الإيجارات للمنازل والشقق مسألة قديمة شهدتها الدولة الأردنية في فترة الاجتياح الأمريكي للعراق، حيث اقبل العراقيون على استئجار المساكن وشرائها بشكل أدى إلى ارتفاع كبير في أسعارها مما أثر بشكل مباشر على المواطنين الأردنيين، وعرفت الأزمة في ذلك الوقت باسم "هبة العقار" حيث أن أصحاب المباني والعقارات كانوا هم المستفيد الأوحد من هذه الأزمة. ولعل الخطة تنبأت باحتمالية حدوث هبة جديدة، إلا أنها لم تؤثر على أسعار العقار بنفس الشكل الذي تأثرت به سابقاً، والسبب في ذلك هو أن الوافدين السوريين لم يتجهوا إلى شراء العقار والمساكن بالشكل الذي حدث عند تعرض العراق للاجتياح الأمريكي. وأما أنخفاض

النمو المحلي والاستثمار الأجنبي فيمكن القول إن السبب في ذلك يرجع إلى وجود تخوف لدى المواطنيين والمستثمرين الأجانب من ناحية استتباب الأمن في المملكة، إذ أنه صدر من الجهات الأمنية الأردنية عدد كبير من التصريحات بتشديد الاحتياطات الأمنية خلال مرحلة توافد اللاجئين مما أشاع بالنتيجة جوا من عدم التيقن باستمرار السيطرة بشكل كامل الأمر الذي أثر على الانتاج والاستثمار. [٣١]

ثانياً خطط التنمية في الأردن:

في ٢٠١٥ أطلقت الأردن خطة استجابة لتوحيد الجهود الوطنية والدولية، إلى جانب استراتيجية التنمية الوطنية، بهدف تنسيق الجهود الإنسانية وتشمل هذه الخطة مبادرات مشتركة بين الحكومة الأردنية ووكالات الأمم المتحدة، تهدف إلى تنفيذ مشاريع تنموية في قطاعات عدة مثل التعليم والصحة والطاقة والضمان الأجتماعي والعدل والإسكان والبيئة والمياه والنقل.

خطة الاستجابة للأزمة السورية للأعوام ٢٠١٦-٢٠١٨:

أصدرت وزارة التخطيط والتعاون الدولي الأردنية خطة تهدف إلى وضع سياسة اقتصادية واجتماعية شاملة لمواجهة التحديات التي يفرضها اللجوء السوري في الأردن. وتهدف الخطة إلى ضمان الانتقال من مرحلة الطوارىء في التعامل مع لاجئي الحرب القادمين، إلى مرحلة التعافي من اثار اللجوء الكبيرة على الساحة الأردنية، ومن ثم الانتقال بعد ذلك إلى مرحلة ضمان التنمية المستدامة على المدى البعيد وتحقيق المرونة في التعامل مع المعطيات، وذلك تحت مظلة الدعم والتعاون الدولي[٣٢]. وقد عملت الخطة على تقديم نموذج يضمن سلاسة الاندماج للاجئين في المجتمع المحلي مع الاستقرار وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل مستمر وبشكل يأتي جنباً إلى جنب مع خطط التنمية والتطوير المحلي للمملكة. كما أن تحقيق الانتقال بين هذه المراحل الثلاث، والتي هي الطوارىء والإغاثة ثم التعافي ثم التنمية المستدامة، يجب أن يكون غير معيق لأي من خطط التنمية المحلية في البلاد، فليس الهدف توقيف عمليات التطوير والتنمية الجارية في البلاد من أجل تنفيذ خطة طوارىء

لمواجهة الظروف المؤقتة، بل ان الخطط المحلية يجب أن تستمر وأن تسير خطط التنمية في سبيل يهدف إلى تحقيق التنمية في الجانبين، الجانب المحلي وجانب الدعم للاجئين. وفي هذا الإطار يلاحظ أن الحكومة الأردنية توجه اهتمامها نحو تأمين الاقتصاد الوطني بشكل غير منعزل عن قضية اللاجئين، وأنها أيضاً تنظر إلى مسألة اللاجئين على إنها مسألة ذات دور كبير في تشكيل الوضع الداخلي في الأردن، وانها يجب التعامل معها على إنها مسألة مستمرة وليست عارضة على الأقل من ناحية الضغط على الخدمات والاقتصاد الوطني. فبالنظر إلى الخطط التي تهدف إلى التعامل مع أزمة اللاجئين نرى أن الخطط بمجملها تفترض أستمرار الأزمة إلى فترة يأتي من خلالها الاندماج الكامل للاجئين السوريين في النسيج المجتمعي الأردني. وقد أعلنت وزارة التخطيط الأردنية حاجتها إلى الدعم الدولي من أجل ضمان تنفيذ خطة الاستجابة واستمراريتها إلى السنوات الخمس القادمة(٣٣).

سادساً سياسات الأردن للحفاظ على أمنها:

تحاول الأردن الحفاظ على هويتها الوطنية وهويتها الثقافية من جهة والتزاماتها الإنسانية من جهة أخرى، فعلى الرغم من وجود جاليات عربية داخل الأردن تزيد على ٤٠% من عدد السكان منهم مليون فلسطيني، ١,٣ مليون سوري، و٢٩٠٠ عراقي فإن المملكة الأردنية الهاشمية ليست منضمة إلى اتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١ وذلك للحفاظ على هويتها الوطنية وسيادتها. لذا قامت الأردن بعقد مذكرة تفاهم بينهما وبين مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين عام ١٩٩٨ وجري تعديلها في ابريل ٢٠١٤. وفي هذا السياق تقع الأردن في معضلة تبنى نموذج متوازن بين الالتزام بالمحافظة على حقوق اللاجئين والتزاماتها الدولية الناتجة عن المنح والمساعدات الخارجية التي تتلقاها الأردن في مقابل حماية اللاجئين، وكذلك الالتزامات الأخلاقية للأردن وحماية الأمن القومي الأردني حيث في ظل عدم إمكانية تخلي الدولة عن التزاماتها تجاه مواطنيها والتي تتمثل في ضمان أمنهم وتوفير الرعاية لهم، فإنها تلجأ إلى تبني اطار للجوء يتوافق مع بيئتها السياسية الداخلية(٣٤). وما يؤكد هذا دراسات "ماثيو جيبني"

الخاصة باللاجئين حيث أكد "إنه إذا كان تقديم الحماية للاجئين هو الهدف الرئيسي لنظام اللجوء فإن نظام اللجوء الذي تقدمه الدول الغربية يشهد أزمة عميقة عبر العقود القليلة الماضية فقد وضعت الدول الديمقراطية الليبرالية حاجزاً تلو الآخر لمنع وصول الأعداد المتزايدة من اللاجئين، وقد بدأ الصراع بين حقوق اللاجئين والمصالح الوطنية للدول يتصاعد بعدما تزايدت تدفقات الفارين من مناطق الصراعات في العالم، إذ بات منح حق اللجوء لتلك الأعداد بمثابة عبء مالي وسياسي على الدول المستقبلة يتعارض مباشرة مع مصالحها القومية والتزاماتها الدولية[٣٥]، وفي هذا السياق ونتيجة للجوانب السلبية التي يسببها اللجوء السوري إلى الأردن من أعباء مالية وسياسية وتحديات أمنية وثقافية وضغط على البني التحتية (كهرباء، مياه، صحة، تعليم، ....) وغيرها من التهديدات فإن هذا يؤثر على استقرار الدولة وبالتالي تهديد لأمنها القومي، كما أن اللجوء السوري لا يمثل تهديد للأمن القومي الأردني فقط ولكن يمثل أيضاً تهديداً لمنطقة الشرق الأوسط وذلك في ظل التدخلات الدولية في شئون المنطقة بدعوى المحافظة على حقوق اللاجئين.

سابعًا الفوائد المكتسبة من اللجوء السوري في الأردن:

يتواصل الجدل حول تأثير اللاجئين السوريين على الاقتصاد الأردني، مع إشارة بعض الدراسات إلى العبء الذي يشكلونه على البلاد، بينما تنوه أخرى إلى التأثير الإيجابي لهم على النمو الاقتصادي من خلال تخفيض الأجور الذي يعمل بمثابة محفز لمؤسسات الأعمال، وإنفاق المعونات النقدية في الأردن، والاستثمارات السورية. ورغم حرص الحكومة على إبراز التحليلات التي تبين فوائد الأزمة الحالية على النمو الكلي، فإن الواقع هو أن هذا النمو لا يترجم تلقائيا إلى تحسن في مستوى معيشة اللاجئين السوريين أو الأردنيين الأشد فقرا، كما أنه لايخفف من استنزاف الموارد المائية الشحيحة ولا من الأعباء على قطاعات الصحة والتعليم والخدمات الأخرى[٣٦].

ويمكن للمستثمرين وأصحاب العمل في القطاع الخاص ومن بينهم اللاجئون والنازحون داخلياً وغيرهم من المهاجرين الذين يمتلكون رأس المال، أن يؤدوا دوراً

أساسياً في أستحداث فرص العمل وتحقيق النمو الاقتصادي لصالح الأعداد المتزايدة لليد العاملة الماهرة، لاسيما إذا كانت ظروف الاستثمار مناسبة، فعلى سبيل المثال، نقلت شركات سورية عدة تعمل في مجال خدمات المطاعم، والمنسوجات والصناعات التحويلية مقرها إلى الأردن منذ عام ٢٠١١، حيث سمحت بخلق فرص عمل واستثمار. وفي عام ٢٠١٢، سجلت هيئة الاستثمار في الأردن ما قدره ١١٤ مليون دينار أردني من الاستثمارات السورية في المملكة، أي بزيادة بلغت ثلاثة ملايين دينار أردني مقارنة مع العام الماضي. وقد تم تسجيل استثمارات إضافية بقيمة ٤٩ مليون دينار أردني في النصف الأول من عام ٢٠١٣، وصحيح أن نطاق الاستثمار محدود مقارنة مع الكلفة التقديرية للاجئين السوريين التي يتكبدها الاقتصاد الأردني (حوالي ٦٢٥ مليون دولار في عام ٢٠١٣ وحده)، إلا أن زيادة المساعدات المقدمة من المجتمع الدولي قد تسمح لبلدان مضيفة للاجئين السوريين مثل الأردن بتوسيع قاعدة التشريعات والإجراءات بما يشجع السوريين وغيرهم من المستثمرين على الاستثمار في البنى التحتية والمشاريع. (٣٧)

ويساهم توفير التمويل بالغ الصغر وتسهيل الحصول على خدمات المصارف التجارية في تمكين اللاجئين والنازحين داخلياً وغيرهم من المهاجرين من الاعتماد على أنفسهم في تأمين حاجاتهم الاقتصادية. ويمكن لمصادر الائتمان الآمنة والموثوقة أن تهيىء الظروف الملائمة للتخطيط وتوسيع الأنشطة التجارية، إذ تحد من لجوء العاطلين عن العمل وذوي الدخل المحدود إلى ممارسات الاقتراض المحفوفة بالمخاطر وبرامج التمويل غير الآمنة. وتعتبر برامج التمويل بالغة الصغر التى تشمل عنصر التأمين الذي يوفر الحماية للمقترضين، نقطة انطلاق أساسية نحو تأمين سبل العيش المستدامة للنساء والشباب، الذين يعتبرون أكثر الفئات تأثراً بالبطالة والبطالة المقنعة في المنطقة. وباعتماد آليات إقراض محلية غير نظامية، يستطيع اللاجئون والنازحين داخلياً وغيرهم من المهاجرين تكوين رأس المال اللازم لتأسيس مشاريع صغيرة ومتوسطة الحجم. وفي حالات الأزمات المستحكمة تؤدي التحويلات المالية دوراً هاماً

في تخفيف آثار الصدمات وحماية الأسر وتمكينها من التكيف والصمود. فهي تسهم في تأمين سبل عيش الأفراد الذين لم يغادروا بلدانهم وكذلك الأفراد الذين أجبروا على المغادرة واللاجئون والنازحون داخلياً وغيرهم من المهاجرين. (٣٨)

وفي الوقت الذي يشكل فيه اللاجئون السوريون عبئاً على الموارد الاقتصادية بحسب وجهة نظر الحكومة إضافة إلى تعرض البنى التحتية والمصادر الطبيعية لضغوط متزايدة، إلا أن ممثلو قطاعات تجارية وصناعية أردنية يرون فرصاً للاستفادة على صعيد الاقتصاد في إطار مجتمعاتهم المحلية(٣٩). وقد طلب رئيس غرفة صناعة إربد "رائد سمارة" بضرورة الاستفادة من الفرص المتاحة من وجود اللاجئين السوريين في الأردن، من خلال استقطاب المستثمرين منهم وتعزيز الصناعات الصغيرة والمتوسطة، والتي يشتهر بها الصناعيون السوريون، خاصة في قطاع الصناعات الغذائية، وأوضح أن مدينة إربد تحتضن حالياً ١٢ مصنعاً تتركز في تصنيع المواد الغذائية تم نقلها من سوريا كما تواصلت هذه المصانع مع المزارعين الأردنيين بهدف زراعة منتجات قابلة للتصدير، وقد انعكس ذلك إيجاباً على القطاع الزراعي والصناعي في المملكة، وأوضح أن آثار الصناعات السورية على العمالة الأردنية ستكون إيجابية حيث يعمل السوريون أصحاب الخبرة في هذه المصانع، وقد أكد أن استثمارات المصانع السورية في المملكة ستعمل على زيادة صادرات الأردن من الصناعات الغذائية، وسيلبي احتياجات السوق المحلية خاصة بعد توقف الاستيراد من سوريا. (٤٠)

وانعش وجود اللاجئين السوريين الحركة التجارية في محافظات إربد والرمثا حيث ارتفع الطلب على السلع الغذائية بشكل عام وتحسنت كذلك جودة الخدمات والبضائع والسلع في اسواق تلك المحافظات، وبحسب خطة الاستجابة الأردنية لأزمة اللاجئين السوريين تحتاج الحكومة إلى ٨٥٠ مليون دولار كدعم لغايات تمكينها من الاستمرار في توفير الخدمات الاساسية والمواد المدعومة للاجئين السوريين في المدن والقرى الأردنية وبعض أحتياجات المخيمات حيث خصص ٨,٣٧١ مليون دولار لتمكين

اللاجئين السوريين من الاستفادة من الدعم السلعي للطاقة وتكلفة الصحة والأمن والتعليم والمياه والخدمات البلدية[٤١]. كما شهدت محافظة إربد حركة تجارية نشطة منذ الربع الاول في عام ٢٠١١ حيث فتحت العديد من المحلات التجارية وزاد الطلب على السكن والشراء لمختلف السلع الأساسية لوجود اللاجئين داخل التجمعات السكانية وهذا ما أوضحه رئيس غرفة تجارة المفرق "عبدالله الشديفات"، حيث أشار أن التجار الأردنيين في المفرق استفادوا منذ بدء الأزمة السورية حيث يقوم برنامج الغذاء العالمي بشراء السلع مباشرة من المحلات التجارية في المفرق، كما يقوم اللاجئون السوريون بشراء البضائع بموجب القسائم التي توزع عليهم شهرياً، وهذا الأمر ساهم في تحسين الوضع الاقتصادي في المفرق. [٤٢]

وقد أشارت دراسة أعدتها مجموعة أكسفورد الاقتصادية إلى بعض الجوانب الإيجابية على الاقتصاد الأردني، مثل انخفاض نسبة البطالة، فقد انخفضت نسبة البطالة في عام ٢٠١٢ من ١٢,٩% إلى ١٢,٢%، بعد ضخ حوالي مليار دولار من قبل السوريين في السوق الأردنية[٤٣]. إلا أن هذه النسبة ارتفعت في عام٢٠١٨ لتسجل ١٨,٤ نتيجة انعكاس الأوضاع السياسية والإقليمية على الاقتصاد وفي دراسة أعدها أوتيون أورخان تحت عنوان "وضع اللاجئين السوريين في دول الجوار: الوقائع – النتائج– المقترحات" أبريل ٢٠١٤ برعاية مركز الشرق الأوسط للدراسات الاستراتيجية (أنقرة/ تركيا)، تناول فيها وضع السوريين في تركيا، والأردن، ولبنان، والعراق، وقد أكدت الدراسة أن اللاجئين السوريين لم يؤثروا بشكل سلبي على الاقتصاد الأردني بل إن الأزمة السورية أصبحت بمثابة فرصة للأردنيين للحصول على المزيد من المساعدات بالإضافة للحيوية التي أضافها السوريون نتيجة بذلهم قصارى جهدهم من رجال الأعمال السوريين بنقل استثماراتهم إلى الأردن. أخيراً فإن الحالة الاقتصادية التي انتجتها المساعدات الخارجية المقدمة للاجئين السوريين استفاد منها أيضاً الشعب الأردني المحلي والمصانع المحلية[٤٤].

وعلى الرغم من تأثير الوجود السوري على إيجاد فرص عمل للأردنيين، إلا أنه يجب الانتباه إلى نوعية فرص العمل التي ينافس عليها السوريون الأردنيين. إذ يحصل السوريون على فرص العمل التي تتطلب عمالة غير ماهرة (Low-skilled jobs) ويدوية التي لايقبل عليها الأردنيون ولا يقبلون عليها. ويبدو أن العمالة السورية تعمل في القطاع غير الرسمي والذي لا يوفر أي نوع من الحماية والتأمينات الاجتماعية كالضمان الاجتماعي وغيره. ولكن قد يكون وجود العمالة السورية شبه الماهرة والمدربة فائدة للاقتصاد الأردني وللعمال الأردنيين إذا أحسن استغلالها من خلال برامج تضمن انتقال المعرفة والمهارة الموجودة لديهم إلى العمال الأردنيين من خلال استحداث برامج الزمالة (Apprenticeships) في أماكن عملهم كالمصانع وورش العمل(٤٥).

اللجوء السوري يجتذب أستثمارات جديدة في الأردن ويفتح طريقاً نحو أسواق الأتحاد الأوروبي- :(Eu)

في بداية عام ٢٠١٦ تم عقد مؤتمر دعم سوريا والمنطقة في لندن، وقد تم وضع "ميثاق الأردن لمساندة اللاجئين السوريين والمجتمعات التي تستضيفهم". وساندت مجموعة البنك الدولي هذه الجهود بدعم مالي قيمته ٣٠٠ مليون دولار، وهي الأولى من نوعها لتحسين الفرص الاقتصادية لكل من الأردنيين واللاجئين السوريين. ويأتي التمويل من المؤسسة الدولية للتنمية ومن البرنامج العالمي لتسهيلات التمويل المُيسَّر الذي تم إنشاؤه مؤخراً. ويقدم هذا الصندوق تمويلاً ميسوراً للبلدان متوسطة الدخل التي تستضيف اللاجئين. ويهدف مشروع البنك الدولي " لتوفير فرص اقتصادية للأردنيين واللاجئين السوريين" إلى القيام بدور مهم في هذين الجانبين ويساند البرنامج إصلاحات سوق العمل بالإضافة إلى إصلاحات مناخ الاستثمار وأنشطة تشجيع الاستثمار التي تهدف إلى جذب الاستثمارات وتشجيع خلق فرص العمل للاجئين السوريين والأردنيين.

وقد تم تشكيل مشاريع طوارئ من أجل الأردن وآليات أخرى للتمويل لتوضيح

الرغبة في مساعدتها على التصدي لهذه الصدمة الخارجية التي تهدد التنمية لديهما وتعطيل مفاعيل بعض الإنجازات التي حققتها في مجالات الصحة والتعليم والمياه والصرف الصحي[٤٦]. وتفيد تقديرات بأن الاقتصاد الأردني استفاد من وجود اللاجئين السوريين حيث سجل النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي بين ٢-٣% منذ عام ٢٠١١، والسبب في ذلك وجود مليون شخص إضافيين في البلاد يشترون المواد الغذائية وبطاقات الهاتف الخلوي، ويستعملون المواصلات العامة. كما أن اللاجئين السوريين لم يكلفوا الأردن شيئا عدا البنية التحتية التي تدعمها الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى.[٤٧]

وفيما يلي سيتم استعراض نتائج الدراسة والتوصيات والسيناريوهات المتوقعة لتعامل الأردن المستقبلى مع الأزمة:

أولاً النتائج:

١. تسبب اللجوء السوري في ضغط على الموارد الأردنية وكذلك ضغط على البنى التحتية والعديد من القطاعات الموجودة بالأردن كقطاع المياه والكهرباء والطاقة وغيرها بالإضافة إلى الأعباء المالية.
٢. إن التصور الخاطىء لدى البعض بأن اللاجئين السوريين يلقون بالكثير من الأعباء على الدولة المضيفة دون تحقيق أي منافع هو تصور خاطىء حيث أنهم اللاجئين السوريين جلبوا معهم الاستثمارات ورأس المال البشري والمساعدات الدولية المقدمة من المانحين.
٣. اللجوء السوري أحدث مزيداً من التنوع في سوق العمل الأردني ويتمثل ذلك في صناعة المنسوجات والمواد الغذائية والمشروبات وريادة الأعمال والتكنولوجيا.
٤. اللجوء السوري عجل بتنفيذ المشاريع المائية وذلك لمواجهة الضغط الموجود على الموارد المائية التي تعاني من قبل حدوث الأزمة.
٥. تحقيق الأردن المزيد من المكاسب السياسية والاقتصادية من استقبالها للاجئين.

ثانياً السيناريوهات المتوقعة:

بعد استعراض التقرير لأزمة اللجوء السورى وتحديد الأضرار والمكاسب التي نتجت عن وجود اللاجئين داخل الأردن، ترى الباحثة أن السيناريوهات المتوقعة لتعامل الدولة الأردنية مع قضية اللجوء تتمثل فيما يلي:

- السيناريو الأول:

استمرار الأردن في تقديم الدعم للاجئين السورين مع استخدام "سياسة الباب المفتوح"، وذلك للحفاظ على واجبها الأخلاقي في تقديم الدعم لدولة عربية من دول الجوار، كما أن أي تهديد لاستقرار دولة من دولة الإقليم هو تهديد لأستقرار الأردن. وفي هذه الحالة ستطالب الأردن المجتمع الدولي بمزيد من المعونات لتحمل عبء اللاجئين، كما أنها ستلزم الولايات المتحدة بتدعيمها دائماً عسكرياً ومادياً لأنها حليف مهم للغرب في منطقة الشرق الأوسط. وفي ظل تحقق هذا السيناريو سيظل المجتمع الدولي يتنصل من مسئوليته الدولية لاستقبال اللاجئين، حيث أن دول المجتمع الدولي يفضل تقديم الدعم المادي للاجئين وليس استقبالهم لما يمثله اللاجئون من ضغط على الموارد والبنية التحتية والكثير من المشاكل الأمنية.

- السيناريو الثاني:

استمرار الأردن في تقديم دعمه للاجئين السورين ولكن مع اتباع سياسة تقييدية لدخول اللاجئين للأراضي الأردنية، وذلك تخوفاً من تسلل العناصر الإرهابية داخل الأراضى الأردنية وهذا ما سيهدد أمنها، وستظل الأردن تطالب المجتمع الدولي بتقديم المزيد من المعونات لحماية اللاجئين واستخدام تلك المعونات في إنشاء مشاريع خدمية تخدم اللاجئين بالإضافة إلى المجتمع المضيف. وفي ظل تحقق هذا السيناريو سيتحمل المجتمع الدولي عبء مسئولية اللاجئين مناصفة مع الأردن حيث سيطالب اللاجئون بفتح الدول أبوابها لاستقبالهم، والالتزام باتفاقية الامم المتحدة الخاصة باللاجئين.

- السيناريو الثالث:

ستقوم الأردن بمنع دخول اللاجئين السوريين إلى الأراضى الأردنية، فهي غير ملزمة دولياً باستقبال اللاجئين نظراً لعدم توقيعها على اتفاقية اللجوء ١٩٥١، ولكن في هذه الحالة ستخسر الأردن دعم المجتمع الدولي. وفي ظل تحقق هذا السيناريو سيتحمل المجتمع الدولي ومنظمات الإغاثة الدولية وحدها فقط عبء اللاجئين.

يرجح التقرير السيناريو الثاني حيث أنه على الرغم من الضغوط المتزايدة التي سببها اللجوء السوري في الأردن، إلا أنها استطاعت أن تحقق منفعة كبيرة من أستقبال اللاجئين، والدليل على ذلك اجتذاب الأردن المزيد من المشاريع الاستثمارية والمشاريع الخدمية التي تخدم الأردن وكذلك اللاجئين.

الهوامش

١. أحلام عبد الله المفلحي، " السياسة اليمنية تجاه قضية اللاجئين من دول الجوار ١٩٩٤-٢٠٠٦"، رسالة ماجستير، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠١٢)، ص٢.

٢. خالد حنفى علي، "اللاجئون الاختبار الكاشف للدولة والإقليم والعالم"، مجلة السياسة دولية، (العدد ٢٠٥يوليو، ٢٠١٦)، ص ٣.

٣. ابو بكر الدسوقي، " اللاجئون في الشرق الأوسط إشكاليات بلا حل"، مجلة السياسة الدولية، (العدد ٢٠٧، يناير، ٢٠١٧)، ص١.

٤. رانيا عبد العظيم عبد القادر، "الحماية الدولية للاجئين في النزاعات الداخلية (دراسة حالة لدور المفوضية العليا لشئون اللاجئين في السودان)"، رسالة ماجستير، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠١٣)، ص ٨.

٥. ابراهيم عبد القادر محمد، "التحديات والخارجية المؤثرة على الأمن الوطني الأردني في الفترة (١٩٩٩- ٢٠١٣) دراسة حالة"، رسالة ماجستير، (جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، ٢٠١٢-٢٠١٣)، ص٢٠.

٦. بينيديتابرتى، "اللاجئون السوريون والأمن الإقليمي"، متاح على الرابط، http://carnegieendowment.org، تاريخ الدخول ٢٠١٧/١٢/٧، ساعة الدخول ٩ صباحاً.

٧. يزيد صايغ، "مواجهة تحدي اللاجئين: حان الوقت لتغيير الأنموذج المفاهيمي"، متاح على الرابط، www.berrutme.com، تاريخ الدخول ٢٠١٦/١٢/١٢، ساعة الدخول ١١ صباحاً.

٨. ----------"واشنطن بوست: السوريون بين كوارث اللجوء ومآسي الهجرة"، متاح على الرابط، www.berrutme.com، تاريخ الدخول ٢٠١٧/١٢/٧، ساعة الدخول ١٠ صباحاً.

٩. وضاح محمود الحمود، "أوضاع اللاجئين في المملكة الأردنية الهاشمية"، (جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية العلوم الاستراتيجية، ٢٠١٥)، ص٢٠.

١٠. ----------، " أزمة اللجوء السوري ١,٥ مليون لاجئ يثقلون كاهل الأردن اقتصاديا واجتماعيا"، متاح على الرابط، http://www.alghad.com/articles، تاريخ الدخول ٢٠١٧/١٢/١٢، ساعة الدخول ١١ صباحاً.

١١. ضيف الله عوض حسين اللاحم، "أثر تداعيات أزمة اللجوء السوري على الخيارات المائية الاستراتيجية في الأردن٢٠١١-٢٠١٥"، رسالة ماجستير، (الجامعة الهاشمية: كلية الدراسات العليا، ٢٠١٦)، متاح على الرابط، https://search.mandumah.com ، تاريخ الدخول ٢٠١٨/٨/٢٠، ساعة الدخول ٢ مساءً.

12. Loan Diep& others, "Appendix 2. Jordan case study", 2017, available on http://www.jstor.org/stable/resrep02734.12 , accessed on 20/5/2018, at: 11pm

13. Alomoush, N.F., " The impact of the Syrian crisis on Jordan", Dirasat: Human and Social Sciences, Vol.43, 2016, p2859.

١٤. فواز أيوب، محمد فؤاد، مرجع سبق ذكره.

١٥. البنك الدولي، مرجع سبق ذكره.
١٦. المرجع السابق.
١٧. عمر العمري وإسلام الصالحي،"بالأرقام كيف تحمل الأردن أعباء اللجوء السوري نيابة عن العالم"، (تقرير)، متاح على الرابط, http://www.sahehkhabarak.com ، تاريخ الدخول ٢٠١٧/١١/١١، ساعة الدخول ٧ مساء.
١٨. أليس سو، "مقال مصور اللاجئون الآخرون في الأردن"، مرجع سبق ذكره.
١٩. "اختصاصيون اللجوء السوري يتسبب بضغوط نفسية واجتماعية على المواطنين"، (تقرير)، متاح على الرابط، www.alghad.com ، تاريخ الدخول ٢٠١٧/٥/١٧، ساعة الدخول ١٠ صباحاً.
20. Turner, L., " Explaining the (Non-) Encampment of Syrian Refugees: Security, Class and the Labour Market in Lebanon and Jordan", Mediterranean Politics, Vol.20, No.3, 2015, p400.
٢١. دلال محمود السيد، "اللجوء وأمن الإقليم التوظيف التركي للأبعاد الإنسانية"، السياسة الدولية ملحق اتجاهات نظرية، العدد ٢٠٥، المجلد ٥١، يوليو٢٠١٦.
٢٢. لمزيد من الاطلاع أنظر:
- مطر صقر، لا توجد مقارنة اللاجئون الفلسطينيون ودور الاونروا في أزمة اللاجئين السوريين، في: بشار الخطيب، كاترينا لينر (محرر)، "أصوات بديلة حول أزمة اللاجئين السوريين في الأردن مجموعة مقابلات ٢٠١٥"،(المكتب الإقليمي فلسطين: مؤسسة روزا لوكسمبورغ، ٢٠١٥)، متاح على الرابط، www.rosaluxemburg.ps، تاريخ الدخول ٢٠١٨/١٠/١٥، ساعة الدخول ١٠ صباحاً.

٢٣. "الملقى الأردن وصل إلى اقصى قدراته على تحمل عبء اللاجئين السوريين"، متاح على الرابط، http://www.alanbattnews.net ، تاريخ الدخول ٢٠١٧/٦/١٥، ساعة الدخول ١٠ صباحاً.
٢٤. صالح الكيلاني، واجب وعبء على الاردن، في: ماريونكولدريوموريسهيرسون (محرران)، "الأزمة السورية والتهجير والحماية"،(جامعة أوكسفورد: مركز دراسات اللاجئين، نشرة الهجرة القسرية، المجلد ٤٧، ٢٠١٤)، متاح على الرابط،www.fmreview.org/ar/syria، تاريخ الدخول ٢٠١٧/٣/١٥، ساعة الدخول ١٢ صباحاً.
٢٥. البنك الدولي، "الأردن أحدث التطورات"، متاح على الرابط http://blogs.worldbank.org تاريخ الدخول ٢٠١٨/٣/١٤، ساعة الدخول ١٠ صباحاً.
٢٦. المرجع السابق.
٢٧. "وفق دراسة قالت أن الرقم لنهاية العام الماضي مليار دينار تكلفة اللجوء السوري على الأردن ٥,٣"، متاح على الرابط، http://www.alghad.com، تاريخ الدخول ٢٠١٨/١/١٢، ساعة الدخول ١٠ صباحاً.
٢٨. المجلس الأقتصادي والأجتماعي الأردني، "أزمة اللاجئين السوريين"، متاح على الرابط،

http://www.esc.jo ، تاريخ الدخول ٢٠١٧/١٢/٢٠، ساعة الدخول ٧ صباحاً.
٢٩. المرجع السابق.
٣٠. المرجع السابق.
٣١. المرجع السابق.
32. HASHEMITE KINGDOM OF JORDAN MINISTRY OF PLANNING AND INTERNATIONAL COOPERATION, Opcit.
٣٣. المرجع السابق.
٣٤. المرجع السابق، ص ٩.
٣٥. أحمد حمدون، "حق اللاجئ أم سيادة الدولة؟ ... شروط النموذج المتوازن"،السياسة الدولية، العدد ٢٠٥، يوليو ٢٠١٦، ص ٥.
٣٦. "تقرير الهجرة الدولية ٢٠١٥ الهجرة والنزوح والتنمية في منطقة عربية متغيرة"، مرجع سبق ذكره.
٣٧. المرجع السابق.
٣٨. المرجع السابق.
٣٩. معاذ فريحات، "أزمة اللاجئين السوريين في الأردن مخاطر وفرص"، متاح على الرابط، http://governance.arij.net ، تاريخ الدخول ٢٠١٧/١٠/١٥، ساعة الدخول ٧ صباحاً.
٤٠. المرجع السابق.
٤١. المرجع السابق.
٤٢. المرجع السابق.
٤٣. اللجنة السورية لحقوق الإنسان، "اللاجئون السوريون ملف ثقيل وتعاط دولي خجول"، متاح على الرابط، http://www.shrc.org ، تاريخ الدخول ٢٠١٧/١٢/١٥، ساعة الدخول ١٠ صباحاً.
٤٤. أوتيون أورخان، "وضع اللاجئين السوريين في دول الجوار الوقائع النتائج المقترحات"، متاح على الرابط،http://www.alsouria.net ، تاريخ الدخول ٢٠١٧/١١/٢٠، ساعة الدخول ٥ مساءً.
٤٥. محمد عاكف خيرسات، "الوجود السوري أثر على سوق العمالة الماهرة الاقتصاد الأردني لا يستوعب الداخلين إليه سنوياً"، متاح على الرابط،http://www.alghad.com، تاريخ الدخول ٢٠١٧/٦/١٥، ساعة الدخول ٥ مساءً.
46. FerideBelhaj, "Generosity has limits: Who's helping Lebanon and Jordan accommodate Syrian refugees?" ,available on http://blogs.worldbank.org , accessed on 14/3/2018, at:10am.
٤٧. داوود كتاب، سيمفونية سيئة الخطاب الإعلامي حول اللاجئين السوريين في الأردن، في: بشار الخطيب، كاترينا لينر (محرر)، "أصوات بديلة حول أزمة اللاجئين السوريين في الأردن مجموعة مقابلات ٢٠١٥"،(المكتب الإقليمي فلسطين: مؤسسة روزا لوكسمبورغ، ٢٠١٥)، متاح على الرابط،www.rosaluxemburg.ps ، تاريخ الدخول ٢٠١٧/١٠/١٥، ساعة الدخول ١٠ مساءً.